عوامل اختيار ولاة العراق
في العصر الأموي

أ.م.د عربية قاسم أحمد

جامعة بغداد

كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية

ملخص :

يحاول البحث الكشف عن عوامل اختيار الولاة في العراق في العصر الاموي، وذلك من خلال تتبع طبيعة السياسة التي انتهجها الخلفاء الأمويون في اختيار ولاتهم في العراق ، وهل كانت هنالك قاعدة ثابتة تتبع عند اختيارهم ؟ وما هي العوامل المؤثرة في هذه التعينيات ؟ وما مدى تأثير ظروف العراق ووضعه الاداري على عملية الاختيار ؟ هذه الأسئلة وغيرها هي التي يحاول هذا البحث الإجابة عنها.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي ، وذلك من خلال تتبع أوضاع الولاة قبل عهود التولية ، للوقوف على ابرز المهام والوظائف التي تبوؤها قبل توليه ، والتي كانت سبباً في الترشيح لهذه الوظيفة المهمة .

تمهيد :

اتسمت إدارة الخلفاء الأمويين لأقاليم الدولة ما بين المركزية واللامركزية ، فبرزت اللامركزية في خلافة الخليفة معاوية بن أبي سفيان ، وابنه الخليفة يزيد بن معاوية (٦٠-٦٤هـ/٦٧٩ – ٦٨٣م) ، وسار على نهجهما باقي الخلفاء الأمويين باستثناء الخليفة عمر بن عبد العزيز الذي اتبع المركزية في إدارة الأقاليم فلم تكن هناك استقلالية في التصرف من قبل الولاة في المسائل المهمة [١] .

إن استخدام نظامي المركزية واللامركزية يتعلق بظروف الدولة السياسية بالدرجة الأولى ، وقوة شخصية الخليفة ومدى سيطرته على مقاليد الأمور . وكان الخلفاء هم الذين يباشرون تعيين الولاة وعزلهم فالولاية في هذا العصر هي ولاية استكفاء [٢] ، خلافا لولاية الاستيلاء التي ظهرت في العصر العباسي [٣] .

سار الأمويون في مطلع حكمهم على النظام الإداري الذي كان متبعاً في العهد الراشدي في إدارة العراق القاضي بتعيين أمير على البصرة وآخر على الكوفة ، وظل هذا النظام الإداري قائماً إلى أن توفي أمير الكوفة المغيرة بن شعبة سنة (٥٠هـ/٦٧٠م) ، فجمع الخليفة معاوية بن أبي سفيان ولايتي البصرة والكوفة لوالي البصرة آنذاك زياد بن أبي سفيان وذلك سنة (٥٠هـ /٦٧٠م) [٤] .

ويعد هذا الأمر من مستحدثات الإدارة في هذا العصر ، فهذه أول مرة تجمع فيها هاتين الولايتين لوالي العراق . وقد سار على هذا النهج اكثر خلفاء الدولة الأموية[٥] .

عدد الولاة الذين تولوا حسب هذا النظام (جمع المصرين)، ثلاثة عشر والياً حكموا نحو أربع وستين عاماً من فترة حكم الدولة الأموية ، أما الستة وعشرون عاماً الباقية فقد اتبع الخلفاء الأمويين النظام الإداري السابق الذي كان متبعاً في العهد الراشدي .

وتأتي أهمية جمع المصرين تحت إدارة واحدة من خلال الدور الذي لعبه العراق في الجناح الشرقي للدولة الأموية في الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية وذلك لعظم وارداته المادية بالمقارنة مع الأقاليم الأخرى . فضلاً عن موقف أهل العراق المعارض للدولة الأموية أو ضرورة ضبطه تحت قيادة شخص كفء واحد مما يدل على تفهم لأوضاع البلد وضروراته [1] .

ومن خلال النصوص التاريخية يتضح لنا ان عوامل اختيار ولاة العراق يمكن ترتيبها على النحو التالي

١. العامل الاسري

٢. عامل الكفاءة القيادية

٣. عامل السياسة القبلية

والملاحظ هنا تقديم العامل الاسري والعلاقات القرابية على العوامل الاخرى .

المبحث الاول

العامل الأسري

بعد إعلان الخلافة الأموية سنة (٤١هـ/ ٦٦١م) ، قام الخليفة معاوية بن أبي سفيان بتولية الولاة على البلدان ، ويبدو أن سياسته في تعيين الولاة كانت امتدادا لسياسة من سبقه من الخلفاء الراشدين [١] ، التي كانت تؤكد على اختيار الرجال من ذوي الكفاءة والدراية والتجربة ، فضلا عن ذوي التقوى والاستقامة في الدين [٢] . ومقدما في ذلك أفراد البيت الأموي من أصحاب هذه المزايا ولا سيما في الأمصار الرئيسة كالعراق [٣] .

ويعد عبد الله بن عامر بن كريز ، أول وال يتعين على البصرة من الأسرة الأموية [٤] . في سنة (٢٩هـ/٦٤٩م) عزل الخليفة عثمان بن أبي عفان رضي الله عنه أبا موسى الاشعري عن البصرة [٥] .

وبعد عزل أبي موسى ألاشعري عن ولاية البصرة ثم تعيين عبد الله بن عامر وهو يومئذ حدث السن [٦] . وقام عبد الله بن عامر خلال ولايته تلك بالعديد من الفتوح في مناطق خراسان وفارس [٧] .

ونتيجة للظروف التي كانت تمر بها البصرة ارتأى الخليفة معاوية بن ابي سفيان تعيين احد افراد الاسرة الاموية ممن يتمتع بكفاءة قيادية كبيرة لكي يستطيع ضبط امور هذا المصر ، ففي عام (٤٠هـ/ ٦٦١م) أراد الخليفة معاوية بن أبي سفيان أن يوجه أخاه عتبة بن أبي سفيان واليا على البصرة ، ولكن عبد الله بن عامر تكلم معه حول تعيينه على البصرة ذاكراً للخليفة ان له ودائع واموالا ، فإذا لم يتم تعيينه بها ذهبت أمواله ، لذلك رأى الخليفة معاوية بن ابي سفيان ضرورة تعيين عبد الله بن عامر ، فهو احد افراد الاسرة الاموية ممن يتمتع بكفاءة قيادية عالية ، فضلا عن امواله في البصرة فلا بد ان يكون حريصا على ضبط هذا الإقليم اكثر من غيره ،

فولاه اياها ، وقد باشر عمله في أواخر سنة (٤١هـ/٦٦١م) فكانت تلك ولايته الثانية[٨]. وفي هذه المرحلة كان الخليفة معاوية بن ابي سفيان قد اعتمد نهجاً جديداً في سياسته تجاه العراق تمثلت في اتباع سياسة حازمة مع اهل العراق .

فعلى الصعيد الخارجي ولأجل تنفيذ سياسته في المشرق جاء تعيين القائد العسكري عبد الله بن عامر بن كريز، الذي كانت له خبرة في طبيعة هذه المناطق، وذلك نتيجة لفتوحاته السابقة في العصر الراشدي كما مر بنا انفاً، ونظرا لفتوحاته هذه أضاف الخليفة معاوية بن ابي سفيان كلا من خراسان وسجستان إلى إدارة البصرة في ولايته.[١]

وخلال ولايته الثانية على البصرة تم إلحاق زياد بنسب أبي سفيان سنة (٤٤هـ/٦٦٤م) ، فكان عبد الله بن عامر من جملة المعارضين من البيت الأموي لهذا الإلحاق ، ويعود السبب في ذلك إلى سوء العلاقة بينهما [٢] .

وكانت الأوضاع في البصرة سيئة بسبب اشتداد حركة الخوارج وأدى نشاطهم هذا إلى اضطراب الأمن وقطع طرق التجارة وازداد الخوف والقلق من جراء ذلك لدى أهالي البصرة ، ووصل الأمر إلى الحد الذي كادت فيه البصرة أن تنعزل عن باقي الاقاليم ، وأصابها التدهور الاجتماعي والاقتصادي [٣] ، وازداد الصراع القبلي بين أهالي البصرة ، فضلا عن سوء علاقة عبد الله بن عامر بقبائل البصرة [٤] .

وفي أواخر سنة (٤٤هـ/ ٦٦٤م) ، استدعى الخليفة عبد الله بن عامر إلى دمشق بعد أن شكاه وفد البصرة برئاسة عبد الله بن الكواء ، ضعف سيطرة واليه على البصرة ، فطلب الخليفة معاوية بن ابي سفيان من عبد الله بن عامر أن يعتزل [٥] ، وبعد أن صرفه عنها أقام في المدينة المنورة ، واتخذ بعرفات حياضا ، وتوفى في المدينة المنورة سنة (٥٧هـ/٦٧٧م) [٦] .

وسار الخليفة عبد الملك بن مروان على نهج الخلفاء الأمويين الذين سبقوه القائمة على تقديم أفراد الأسرة الأموية على من سواهم في تعييناته على الأمصار ، وكان سبب اعتماده على أفراد الأسرة الأموية هذا انه كان يثق بهم اكثر من غيرهم ، وذلك بسبب طبيعة المشاكل التي واجهته عند اعتلائه الخلافة [٧] .

ومن هذا المنطلق جاء تعيينه لأخيه بشر بن مروان ، فعندما قرر الخليفة عبد الملك بن مروان التوجه لقتال مصعب بن الزبير واعادة العراق إلى حظيرة الدولة العربية الإسلامية ، كتب إلى أخيه عبد العزيز بن مروان والي مصر ، أن يبعث بشر بن مروان الذي كان متواجدا معه كما مر بنا سابقا يقود الجنود [١] ، ويبدو أن الخليفة كان يهدف من وراء هذا التعيين جملة من الأمور منها : انه أخو الخليفة ، فانه يريد الاستفادة من خبرته العسكرية ، فضلا عن محاولة الخليفة إبعاد من يعتقد انهم سينافسونه على الخلافة من أفراد البيت الأموي ، وما كان سيشكله من خطر في حالة بقاء بشر بن مروان إلى جانب ولي العهد عبد العزيز بن مروان في وقت كان فيه الخليفة عبد الملك بن مروان يحاول خلع أخيه عبد العزيز من ولاية العهد وإسنادها لولديه الوليد وسليمان [٢] .

جمع الخليفة عبد الملك بن مروان المصرين (البصرة والكوفة) تحت إدارة أخيه بشر بن مروان، الذي قدم البصرة في أواخر سنة (٧٤هـ/٦٩٣م) . وجاء قرار الوالي بشر بن مروان بالتوجه إلى البصرة نتيجة للظروف الحرجة التي كانت تمر بها حيث اشتد نشاط الخوارج فيها ، فجهز بشر بن مروان جيشا لقتالهم ، ولكنه توفي فجأة في عام (٧٥هـ/٦٩٤م) [٣] . فعين الخليفة عبد الملك بن مروان ، خالد بن عبد الله بن اسيد واليا على البصرة وبقي فيها لمدة قصيرة لحين وصول الحجاج بن يوسف الثقفي واليا على العراق [٤] بعد ذلك عُين مسلمة بن عبد الملك والياً على العراق ، نتيجة للظروف التي كان يمر بها العراق وكذلك ما شكله تمرد يزيد بن المهلب من خطر هدد الخلافة ، وما عرف عن يزيد بن المهلب من قدرات عسكرية كبيرة ، لذلك

جاء قرار الخليفة يزيد بن عبد الملك بتعيين القائد مسلمة بن عبد الملك للقضاء على تمرد يزيد بن المهلب [٥] .

واتخذ مسلمة بن عبد الملك من مدينة الحيرة مركزاً جديداً لادارة العراق وذلك لبعد قبائلها عن العصبية القبلية التي استشرت بين قبائل البصرة والكوفة ، فضلاً عن قربها من الكوفة [٦] ومن هناك بدأ بإدارة العراق والأقاليم المشرقية التابعة له [٧] ، بعد أن جمع له الخليفة يزيد بن عبد الملك كلاً من الكوفة والبصرة وخراسان عام (١٠٢هـ/٧٢٠م) [٨] .

أما آخر ولاة الدولة الاموية على العراق من الأسرة الحاكمة هو عبد الله بن عمر بن عبد العزيز(١٢٦-١٢٨هـ/٧٤٣-٧٤٥) الذي لا تزودنا المصادر بأية معلومات عن حياته الأولى سوى انه كان متدينا ، وقد ولاه الخليفة يزيد بن الوليد (١٢٦هـ/٧٤٣م) العراق سنة (١٢٦هـ/٧٤٣م) واتخذ هو الآخر الحيرة مركزا لإدارته[١].

وهكذا كان لعامل القرابة والعلاقات الاسرية الفضل في اختيار الولاة من أفراد الأسرة الأموية في إدارة العراق الذي يعد من أهم أقاليم الدولة العربية الإسلامية بالنسبة للخلافة الاموية خاصة . فقد اثبت اغلب أفرادها المعينون على ولاية العراق كفاءة إدارية وعسكرية مرموقة في هذا الاقليم الا ان بعضهم كانت له بعض السلبيات، من حيث اعادة الاستقرار والأمن اليه ، وتثبيت الحكم الأموي فيه ، وقاموا كذلك بالعديد من الإصلاحات في شتى مجالات الحياة ، وقد برز منهم أفراد تركوا أثارهم ليس فقط على سياسة هذا الإقليم فحسب ، بل في مجمل سياسة الدولة الاموية.

المبحث الثاني

الكفـاءة

وقد تراوحت سياسة الخليفة معاوية بن أبي سفيان في حكم إقليم العراق ما بين اللين والشدة ، وذلك حسب ظروف الإقليم ، ونتيجة الأحداث التي شهدها العراق في أواخر العهد الراشدي ، ارتأى الخليفة معاوية بن أبي سفيان اتباع سياسة تتسم باللين ولكن من غير ضعف ، في محاولة منه لإعادة الهدوء والأمن الى هذا الإقليم ، وكذلك تثبيت الحكم الأموي فيه ، لذلك جاء قرار تعيين المغيرة بن شعبة بن أبي عامر الثقفي (٤١-٥٠هـ/٦٦٣-٦٧٢م) واليا على الكوفة [١] .

ويعد المغيرة بن شعبة من أوائل ولاة الدولة الأموية ممن امتازوا بالكفاءة القيادية ، التي تعنى بالجوانب الإدارية والعسكرية بما يكشف إنجازاتهم الإدارية والخطط العسكرية . فقد شارك في معظم غزوات رسول الله محمد (صلى الله عليه وسلم) من بعد إسلامه ، وفي حروب الردة ومعركة اليرموك والقادسية [٢] .

وجاء تعيينه على الكوفة إذ أصبحت الكوفة ملاذا للساخطين على الحكم الأموي[٣] . ومن الجدير بالذكر أن المغيرة بن شعبة كانت له معرفة بأهل العراق ، وكان يعرف كيف يسوسهم وذلك بحكم تجاربه السابقة في الادارة [٤] فضلا عن محاولة الخليفة الاستفادة من دهاء المغيرة بن شعبة ، هذه الأمور وغيرها هي التي أسهمت في تعيينه واليا على الكوفة .

جاء تعيين المغيرة بن شعبة على الكوفة بالذات دون البصرة . نظرا لكون قوة المعارضة للحكم الأموي فيها أكثر من البصرة ، فاحتاج الخليفة معاوية بن أبي سفيان إلى تعيين والي ذي مواصفات خاصة عليها ، وهذه المواصفات كانت متوفرة بشخصية المغيرة بن شعبة . قدم المغيرة بن شعبة إلى الكوفة في عام (٤١هـ/٦٦١م) وكانت أمامه مهمة عسيرة تتمثل في تثبيت الحكم الأموي [٥] .

اتبع المغيرة بن شعبة سياسة اللين في تعامله مع أهل الكوفة وأحسن في الناس السيرة [٦] متبعا سياسته المعروفة لين بدون ضعف ، وقوة بدون شدة . لذلك ترك حرية الكلام لأهل الكوفة على أن لا يجنحوا إلى الثورة والعصيان [٧] .

تلك السياسة التي لم تقتصر على القضاء على أي تمرد أو عصيان ضد الحكم الأموي حسب ، بل كان لها دورٌ كبيرٌ في استمالة زعماء القبائل والرجال البارزين إلى صف الخليفة معاوية بن أبي سفيان ، وهذا ما تجلى في المصالحة بين الخليفة معاوية بن أبي سفيان وزياد بن أبيه ، وذلك لضمان ولائه للخلافة الأموية والاستفادة من كفاءته القيادية لكي تصب في مصلحة الخلافة .

ومن الشخصيات ذات الكفاءة القيادية الأخرى شخصية بسر بن أبي ارطأة العامري . يرجع تعيينه في هذا المنصب نتيجة للمؤهلات القيادية التي تمتع بها والخدمات التي قدمها قبل ولايته للدولة العربية الإسلامية ومساندته معاوية بن أبي سفيان [١] . وبعد أن تم أمر الخلافة لمعاوية بن أبي سفيان ولاه البصرة لاستعادتها من يد أبان الخارجي ، وكسب زياد بن أبيه إلى جانبه [٢] . وتكن من تحقيق هذه الاهداف .

استخدم بسر بن ارطأة خلال ولايته تلك سياسة الشدة والقسوة مع أهل البصرة ، فدفعهم إلى تقديم الشكوى لدى الخليفة معاوية بن ابي سفيان مما أدى إلى عزله وتعيين عبد الله بن عامر مكانه [٣] .

يتضح مما تقدم أن تعيين بسر بن ابي ارطأة العامري واليا على البصرة ، الذي كانت ولايته قصيرة لا تتعدى بضعة اشهر ، جاءت لأغراض عسكرية بحتة ، وذلك لضبط ولاية البصرة عن طريق القضاء على حركة أبان الخارجي ، وإعادة الهدوء والاستقرار إلى هذا البصرة .

وفي عام (٤٤هـ/٦٦٤م) كانت أحوال البصرة قد اضطربت حيث ازدادت الفوضى واشتدت حركة الخوارج مما أدى إلى قطع طرق التجارة وازداد الخوف والقلق من جراء ذلك لدى أهالي البصرة ، أدرك الخليفة معاوية بن أبي سفيان انه لابد من اتباع سياسة حازمة قوية في هذه الولاية ، فهي بحاجة الى وال يتمتع بقدرات قيادية وادارية فكان زياد بن أبي سفيان المرشح الأوفر حظا لهذا المنصب سنة (٤٥هـ/ ٦٦٥م) [٤] .

أدرك الخليفة معاوية بن أبي سفيان كنه شخصية زياد بن أبي سفيان ومدى طموحه وكان يعلم كم سببت هذه المسألة من حرج له [١] . وبعد نجاح الخليفة معاوية بن ابي سفيان في ضم زياد بن ابي سفيان إلى جانبه واستلحاقه بنسب ابي سفيان ، ولاه البصرة فقدمها في أواخر شهر ربيع الأخر سنة (٤٥هـ/٦٦٥م) [٢] ، وضم له كل من خراسان ، وسجستان ، والهند ، والبحرين ، وعمان ، وكان الأمن فيها في غاية الارتباك والاضطراب [٣] .

وقد نجح زياد بن أبي سفيان في إدارة البصرة وضبطها ، وبعد وفاة والي الكوفة المغيرة بن شعبة سنة (٥٠هـ/٦٧٠م) جمع له المصرين (البصرة والكوفة) وهو أول وال يجمع له المصرين في العراق [٤] ، واستطاع أن يضبط أمور المصرين وان يثبت الحكم الأموي في العراق .

تعكس لنا ولايته على البصرة مدى تمتعه بإمكانات إدارية وعسكرية مرموقة ، وكذلك اعتماده على ذوي الخبرة في الإدارة ، وطريقة ادارته للإقطاع ، فاشترط التعمير لمدة معينة أو سحب الإقطاع ، فضلا عن أساليبه الجديدة التي ادخلها على أجهزة الشرطة والجيش والدواوين ، التي كونت بدورها خطوات تطويرية في الإدارة والحكم [٥] . فضلاً عن اعتماده على البيوتات المعروفة في العراق في الإدارة ، عمالا على أنحاء الدولة في المشرق [٦] .

وجاءت سياسته ضد الخوارج متسمة بالقوة والشدة ، فقد حاربهم بدون هوادة واجبرهم في كثير من الأحيان على طلب الأمان [٧] ، وجاءت ردة فعله الشديدة نتيجة لسلوك الخوارج العنيف ، فقد غالى في محاربتهم [٨] ، وسار على السياسة نفسها في الكوفة بعد أن جمعت له سنة (٥٠هـ/٦٧٠م) [٩] .

وقدم لنا زياد بن ابي سفيان أمرا مهما في العلاقة ما بين الدولة والمجتمع وواضعا الأساس للنظرية السياسية في الإسلام ، إذ قال: " نسوسكم بسلطان الله الذي أعطانا ، ونذود عنكم بفيء الله الذي خولنا ، فلنا عليكم السمع والطاعة فيما أحببنا ، ولكم علينا العدل فيما ولينا ، فاستوجبوا عدلنا بمناصحتكم " [١٠] . فهو يشير بقوله هذا أن السلطان الذي تحكم به الدولة الناس هو سلطان منحه الله لها ، فالإنسان هو خليفة الله على الأرض ، فهو بذلك يضفي الشرعية على حكم الخليفة بوصفه ممثلا لله على الأرض ، لذلك وجب على الناس السمع والطاعة [١] .

أما فيما يتعلق بجهوده العسكرية ، فقد كان يدعم سياسة الفتح مركزا على جبهة خراسان ومستجيبا بذلك لرغبة أهالي البصرة ، اذ أنهم كانوا غير مستعدين للذهاب إلى جبهة سجستان لكونها شديدة الصعوبة في تضاريسها الجبلية ، وكذلك قلة ما توفره من غنائم ، ولم تشمل جهوده جبهة خراسان فقط بل امتدت لتشمل السند أيضا[٢] .

واستمر زياد بن ابي سفيان في تنفيذ سياسته الحكيمة في الموازنة بين القبائل [٣] حتى بسط سلطان وهيبة الدولة ، ونعم الناس في حكمه بالأمن والطمأنينة [٤] . فضبط العراق بالقوة ولكنه كان يعرف أين ومتى يستعملها ، واحكم وضع العراق بأهله مرتكزا على مبدأ الأخذ بالقوة ثم استعمال السياسة [٥] .

وفي نظر الخلافة الأموية وعلى رأسها الخليفة معاوية بن ابي سفيان ، ان سياسات زياد بن ابي سفيان قد نجحت إلى حد بعيد ، وليس أدل على ذلك كثرة

التبدلات في الولاة الذين عينهم الخليفة معاوية بن ابي سفيان سنة (٥٣هـ/ ٦٧٢م)[٦]. واستمر واليا على العراق لحين وفاته بالكوفة في رمضان سنة (٥٣هـ/٦٧٣م) [٧] .

ويبدو أن رغبة معاوية بن ابي سفيان بمواصلة انتهاج السياسة نفسها لواليه السابق زياد بن ابي سفيان ، عين ابنه عبيد الله بن زياد [٨] ، ولم يحاول الخليفة تعيينه مباشرة بعد وفاة والده ، ولكنه عينه على خراسان (٥٣-٥٥هـ/ ٦٧٢-٦٧٤م)[٩] ، ليكتسب خبرة في الإدارة ، فضلا عن توجيهه في مواصلة الفتوحات في هذه المناطق .

ويعد عبيد الله بن زياد أول قائد عربي عبر إلى بلاد ما وراء النهر ووصل إلى بخارى [١٠] ، وافتتح بعض المدن هناك ، ثم قصد بخارى على الإبل ورجع ظافرا وذلك سنة (٥٤هـ/٦٧٣م) [١١] . ونتيجة للظروف التي كانت تمر بها البصرة ونظراً لكفاءته التي أثبتها في إدارته لخراسان ، وتطلعا من الخليفة معاوية بن ابي سفيان لمواصلة سياسة أبيه زياد بن أبي سفيان ، عين عبيد الله بن زياد واليا على البصرة وذلك عام (٥٥هـ/٦٧٤م) [١] ، التي كانت أمورها مضطربة ، وقد اظهر عبيد الله بن زياد نشاطا كبيرا في مطاردتهم ، متبعا في ذلك خطى والده إلا أن سياساته جاءت أكثر شدة وقسوة [٢] .

استمر عبيد الله بن زياد على عمله حتى وفاة الخليفة معاوية بن يزيد سنة (٦٤هـ/ ٦٨٣م) اضطربت الأوضاع في أقاليم الدولة المختلفة ، وبايعت أكثر الأقاليم لعبد الله بن الزبير ، الذي امتدت دعوته إلى العراق ، وخلع أهل العراق طاعة عبيدالله ابن زياد ، مما اظطره الى الخروج الى الشام [٣] .

وبعد القضاء على حكم آل الزبير في العراق سنة (٧٢هـ/ ٦٩١م) ، عاد العراق للسلطة المركزية في دمشق ، ودخل الخليفة عبد الملك بن مروان إلى الكوفة واخذ بيعة أهلها فغادرها بعد ذلك إلى بلاد الشام وكانت أوضاع العراق مضطربة ، تاركا أخيه بشر بن مروان واليا عليها [٤] .

وفي ظل هذه الظروف جاءت وفاة بشر بن مروان (سنة ٧٥هـ/٦٩٤م) [٥] ، وتردت أحوال العراق ويصف الخليفة عبد الملك بن مروان ذلك قائلاً : " أن العراق كدر ماؤها وكثر غوغاؤها ، فهل من ممهد لهم بسيف قاطع ، وذهن جامع ، وقلب ذكي ، فيغمد نيرانها ، ويردع غيلانها ، ويداوي الجرح حتى يندمل ، فتصفوا البلاد ويأمن العباد " [٦] .

كل هذا مما دفع الخليفة عبد الملك بن مروان أن ينتهج سياسة جديدة في إدارة العراق تتسم بالشدة والحزم ، والتفكير بتعيين والي يحمل هذه المواصفات ، حتى يتمكن من إقرار الأمن والنظام ويقضي على حركات التمرد ، ويوجه الجيوش لاستئناف الفتوح في المشرق ومحاولة القضاء على الاضطرابات التي حدثت فيها ، فجاء قرار الخليفة بتعيين الحجاج بن يوسف الثقفي سنة (٧٥هـ/٦٩٤م) ، بعد أن حقق كفاءة ومهارة في مهامه الإدارية السابقة .

وبعد نجاح حملة الخليفة عبد الملك بن مروان لاسترداد العراق إلى حاضرة الخلافة الأموية ، ونتيجة للكفاءة التي أثبتها الحجاج بن يوسف ، أرسله الخليفة عبد الملك بن مروان إلى الحجاز لقتال عبد الله بن الزبير وذلك سنة (٧٢هـ/٦٩١م) [١] .

وبعد ان تولى الخلافة يزيد بن عبد الملك ، اعلن يزيد بن المهلب ثورته في العراق ، وجاءت محاولة الخليفة يزيد بن عبد الملك القضاء على ثورة يزيد بن المهلب وإعادة الهدوء إلى العراق ، وفرض السلطة الأموية عليه عن طريق تعيين احد أفراد الأسرة الأموية ، فعين الخليفة يزيد بن عبد الملك أخاه مسلمة بن عبد الملك والياً على العراق سنة (١٠٢هـ/ ٧٢٠م) [٢] .

عرف مسلمة بن عبد الملك بكونه قائدا عسكريا ناجحا وإداريا بارعا ، وهذا ما توضحه لنا حملاته العسكرية السابقة التي قادها قبل توليه إدارة العراق ، فأول حملة قادها كانت سنة (٨٦هـ/٧٠٤م) في الجزيرة الفراتية ، وكان هدف هذه الحملة السيطرة على الحصون الواقعة بأطراف ملطية ، ونجح في فتح هذه الحصون [٣] ، والحملة

الثانية قادها في شتاء عام (٨٨هـ/ ٧٠٦م) وكان من نتيجتها فتح حصن الجرجومة وطوانة ، قاد بعدها حملة أخرى في عام (٨٩هـ/ ٧٠٧م) قاصدا عمورية [٤] .

بعد أن تمكن مسلمة بن عبد الملك من القضاء على ثورة يزيد بن المهلب سنة (١٠٢هـ/٧٢٠م) ، جمع له الخليفة يزيد بن عبد الملك ولاية الكوفة والبصرة وخراسان [٥] .

وهكذا يمكن القول إن الخلافة الأموية استفادت كثيرا من امكانات القائد مسلمة بن عبد الملك قبل ولايته للعراق وأثناءها وبعدها ، وهو من القادة القلائل الذين قدموا خدمة كبيرة وجليلة بجهاده وقتاله المستمر للأعداء فغلب الجانب العسكري على كل نشاطاته الأخرى .

المبحث الثالث

السياسة القبلية

انبثقت ملامح قوة الدولة الأموية أو ضعفها من طبيعة القبائل العربية التي استند عليها الأمويون في تأسيس دولتهم ، وتثبيت كيانها واستمرار نفوذها . تلك القوة التي اعتمدت العصبية القبلية قاعدة لحياتها السياسية واتجاهاً متبلوراً لمختلف علاقاتها الاجتماعية ، فقد كانت العصبية القبلية مظهراً للطبيعة البدوية عند القبائل العربية . واتصفت هذه الطبيعة بالفردية والاستقلال وكراهية الرضوخ للنظام المركزي ، فانتظمت القبائل العربية في العصر الأموي ضمن مجموعتين قبليتين ، عرب الشمال (مضر) ، وعرب الجنوب (اليمن) [١] .

إن تأثير الإسلام على العلاقات بين القبائل كان بعيد المدى ، وما حدث بعد حروب الردة حين أكدت الحكومة المركزية في المدينة موقفها بفرض سلطاتها على القبائل التي ارتدت عن الاسلام ، ولكن على الرغم من ذلك لم تتلاش القبلية وان نجحت الظروف الجديدة في تغييرها وتطويرها ، فقد برزت إلى الوجود قبلية جديدة في إطار إسلامي آخذة الخلافة في الاعتبار قوة للتوحيد والربط من جانب ، وعظمة للنزاع والصراع من جانب آخر [٢] .

وكان للقبلية دورٌ مزدوجٌ ينطوي على الايجابية والسلبية في الممارسة السياسية ، أي ممارسة سلطة الجماعة المتمثلة بالقبيلة في دعم وإسناد الولاة ، ومجال دورها هنا سيكون محصورا بولاية العراق ، فقد شكلت الاتجاهات القبلية هنا قوى سياسية مؤثرة كانت لها اليد الطولى في إسناد أو إضعاف سلطة الخلافة في دمشق ، وقد كان للعصبية القبلية بين قبائله دورٌ كبيرٌ في تعيين الولاة [٣] .

انفرد العراق بإقامة مركزين إداريين فيه في بادئ الأمر هما البصرة والكوفة ثم واسط وقسم آخر استخدم الحيرة مقراً لإدارته . ومن أهم القبائل العربية التي استوطنت

البصرة المقسمة على خمسة أخماس هي : خمس أهل العالية (مجموعة من العشائر الحجازية الأصل) ، ومن أهم عشائرهم : قريش ، وهذيل ، وسليم ، وعقيل ، وعدي ابن كعب ، وباهلة ، وقشير ، وضبة ، ومزينة ، وتيم ، وبجيلة ، وخثعم [٤] .

والخمس الثاني ، خمس تميم (ديارها أواسط نجد) ، وهي : مضر ، ومن عشائرهم التي استوطنت البصرة : حنظلة بن مالك ، سليط ، مازن ، رياح ، مجاشع[١] .

أما الخمس الثالث وهو : خمس بكر ومن عشائرهم : قيس بن ثعلبة ، عنزة ، تميم ، ذهل بن شيبان ، ذهل بن ثعلبة ، سدوس [٢] .

والخمس الرابع من الازد وهم : الحدان ، سليمى ، الحرقة ، زهران ، جهضم ، رباح [٣] .

والخمس الأخير، خمس وهم من عبد قيس : بني قدير ، الراسب ، وبنو عامر ، بنو مرة [٤] .

وكانت الكوفة مقسمة على سبعة أسباع ثم جعلها زياد بن أبي سفيان أربعة أرباع، ربع أهل المدينة ، وربع تميم وهمدان ، وربع كندة وربيعة ، وربع مذحج وأسد[٥]. واهم القبائل التي استوطنتها : مذحج ، والنخع ، والاشعريين ، وثقيف ، وجديلة، وحمير ، وهمدان [٦] .

وتباينت هذه القبائل في مختلف مدن العراق في موقفها تجاه السلطة المركزية في دمشق ، وقد بذل خلفاء بني أمية الأوائل من خلال سياستهم القبلية جهداً كبيراً للحفاظ على التوزان القبلي لاقناع تلك القبائل بالخضوع لسلطتهم [٧] . وقد نجح بنو أمية إلى حد ما في إيجاد هذا التوازن في محاولة جعل العصبية القبلية تخدم سياسات وتوجهات السلطة الاموية [٨] .

ونظرا للخصوصية التي تمتع بها العراق ، فقد كانت لقبائله دور كبير في تعيين هذا الوالي أو عزله ، ونجح بعض ولاة العراق في تحقيق سياسة التوازن بين قبائله والحد من العصبية القبلية وجعلها ضمن إطار خدمة الدولة ، والاستفادة من هذه القبائل في دعم سلطتهم ، ويأتي في مقدمة هؤلاء الولاة زياد بن أبي سفيان ، فقد اتبع اسلوب يحد من العصبية القبلية ، فهو لم يعتمد على دعم قبيلة معينة ، بل عمد إلى جعل هذه العصبية تخدم سياسة الدولة فحصل على تأييد معظم القبائل ، إذ جعل العشيرة مسؤولة عن الفرد ، فاصبح رؤساء القبائل وأشرافها يؤخذون بالجرائم التي يرتكبها رجال قبائلهم ويجبرون على تأديب من يتمرد منهم على سلطان الدولة مؤكدا بذلك على دور القبيلة في ضبط الأمن [٩].

وأعاد تنظيم عشائر البصرة فقسمها على خمسة أخماس وضم كل خمس عددا من العشائر المختلفة الميول فدمج بعض قبائل الشمال مع بعض قبائل الجنوب ، وكان رؤساء هذه الأخماس من خارج أبناء هذه القبائل ، والمسؤول عن تعيينهم والي العراق بموافقة الخليفة [١] ، وقد منحوا سلطات واسعة ، وكذلك أعاد تنظيم عشائر الكوفة على النهج نفسه الذي اعتمده في تنظيم عشائر البصرة ، قاصدا من وراء ذلك منع أية حالة تمرد في هذه القبائل ، وان حدثت يستطيع السيطرة عليها بسهولة [٢] .

وأوجد نظام العرفاء ليحل محل رؤساء القبائل ، حيث عمد في البداية إلى شطب أسماء الموتى والخوارج من سجلات الديوان [٣] ، وجعل كل قبيلة وحدة مستقلة ثم قسمها إلى عرافات ، وكان رئيس العرافة يعين من قبل والي العراق بعد موافقة الخليفة [٤] ، ونتيجة لتنوع مصالح القبائل فليس بالإمكان تحقيق الوحدة بين كل مجموعة ، وفي المقابل يمكن استغلال هذه الانقسامات المختلفة . واعتمد على القبائل المحلية في الإدارة [٥] .

وانعكست آثار القبلية في تعيينات عدد من الولاة لعمالهم على المشرق الاسلامي ، ففي ولاية عبد الله بن عامر على البصرة ، بعث قيس بن الهيثم القيسي (وهو من

أخواله) على خراسان ، فاستمرت ولايته سنتين (٤١-٤٣هـ/٦٦١-٦٦٣م) [٦] . وبعد عزله تم تعيين عبد الله بن خازم السلمي ، وهو الآخر ينتمي إلى قبيلة قيس [٧] . وأحيانا كان للإقليم دور في التعيين ، ففي ولاية زياد بن أبي سفيان على البصرة ، تم تعيين أمير بن احمر اليشكري على مرو سنة (٤٥هـ/٦٦٥م) ، ذلك نتيجة للمساندة التي أبدتها له قبيلة بكر بن وائل هناك[٨] .

وبعد وفاة الخليفة معاوية بن يزيد سنة (٦٤هـ/ ٦٨٣م) ، الذي لم يترك وليا للعهد ، اضطربت إقليم الدولة الأموية عامة والعراق خاصة ، وكان على ولايته عبيد الله بن زياد ، الذي لم يكن له سند قبلي في العراق يستند إليه ، وانما سلطته كانت مستمدة من قوة السلطة المركزية ، وما أن ضعفت السلطة المركزية حتى ضعفت سلطته تلك ولهذا استند في ضبط الإقليم آنذاك عن طريق الاعتماد على جند البخارية الذين جلبهم من بخارى وكان عددهم ألفي مقاتل ، وأسكنهم البصرة لحفظ أمنها [١] .

وكانت علاقته بالقبائل العربية غير جيدة ، فساءت العلاقة بينه وبين سيد تميم الأحنف بن قيس [٢] ، وحاول عبيد الله بن زياد أن يجد له سنداً قبلياً في العراق فتزوج من قبيلة عبد قيس . وعلى الرغم من قلة عدد هذه القبيلة ، لكنها كانت موالية للعلويين ، وعن طريقها سيكسب قبيلتي بكر بن وائل والازد ، وذلك لحمية تجمعهم مع هذه القبيلة [٣] .

وتحرج موقف عبيد الله بن زياد الذي ازداد صعوبة بعد أن نفض أهل البصرة أيديهم من بيعته [٤] وضعف سلطانه ، فأشار عليه ابن أخيه الحارث بن عباد بن زياد بطلب حماية قبيلة الازد حيث استجار بمسعود بن عمرو ، وهو أخو المهلب بن أبي صفرة لامه ، زعيم الازد بعد المهلب وكان ذلك في جمادى الآخرة سنة (٦٤هـ/ ٦٨٣م) [٥] .

ويبدو أن لجوء عبيد الله بن زياد إلى زعيم الازد بسبب دعواه لبني أمية فضلا عن علاقته الجيدة بالازد، التي تعود إلي أيام أبيه زياد بن أبي سفيان [٦] وأقام عبيد الله بن زياد عند مسعود وبن عمرو اكثر من شهرين، فخلص بعدها إلى الشام.[٧]

ادعى مسعود بن عمرو أن عبيد الله بن زياد استخلفه على البصرة وجاء بقومه فدخل قصر الإمارة وصعد المنبر للبيعة.[٨] وكان حلف قد عقد بين بكر بن وائل برئاسة مالك بن سمع والازد برئاسة مسعود بن عمرو، وذلك ليتقوى كلٌ منهما بالأخر ضد بني تميم العدو التقليدي لكلا الطرفين.[٩] وما هي إلا فترة قصيرة حتى قتل زعيم الازد، واتهمت به قبيلة تميم ونشبت الحرب بين الازد وحليفتها بكر بن وائل من جهة، وبين زعيم تميم من جهة اخرى، وتم الصلح بعدها بين الطرفين على دفع الدية دون الاقتتال.[١٠]

وتجددت المشاكل مرة أخرى في البصرة، فتقاسمت الأهواء اناسها، وتحزبت القبائل فانقسمت الى قسمين، قسم اتخذ جانب بني أمية، والقسم الثاني مال إلى بني هاشم، وفي مشهد يشبه إلى حد كبير ما حصل بالتحكيم بين الإمام علي بن أبي طالب –رضي الله عنه– ومعاوية بن أبي سفيان، فوضعت القبائل ثقتها في شخصين، هما: النعمان بن صهبان الراسبي (زعيم بنو راسب في البصرة)، والذي هواه في بني هاشم، وقيس بن الهيثم السلمي القيسي، وهواه في بني أمية.[١]

وبعد غياب الخليفة معاوية بن يزيد، انصرف الأمويون إلى إنقاذ دولتهم المهددة بالسقوط، وأصبحت الكلمة الأولى في أيدي القوى القبلية التي تعاظم نفوذها مع غياب السلطة المركزية، وانقسمت القبائل على فريقين: الفريق اليمني والمتمثل بقبيلة كلب اليمانية وصاحبة النفوذ في البلاط الأموي، والذين وقفوا الى جانب مروان بن الحكم،[٢] والفريق القيسي بزعامة الضحاك بن قيس الفهري، والذين وقفوا الى جانب عبدالله بن الزبير. وأصبحت العصبية القبلية خاضعة للصراع من اجل الحفاظ على المصالح والمراكز أو الاستحواذ على هذه المناصب، وتجلى ذلك في معركة مرج

راهط، حيث دافع اليمانيون بشراسة عن مواقعهم السياسية ضد القيسية، كيف لا وقد فهم اليمينيون التطور الذي حدث في مختلف الأقاليم وانفتحوا على الجميع على العكس من القيسية.[٣] وعلى العموم فقد فشل الخلفاء من الفرع المراواني المتأخرون منهم في الحفاظ على التوازن القبلي فكانوا يميلون إلى احدى الكتلتين اليمانية أو القيسية، وعلى ضوئها يتم تعيين ولاتهم.[٤]

وبعد وفاة الخليفة مروان بن الحكم، واصل الخليفة عبد الملك بن مروان في تثبيت سلطة الأمويين في العراق وذلك بعد تمكنه من قتل مصعب بن الزبير في معركة دير الجاثليق مع عدد كبير من أنصاره وقادته وذلك سنة (٧٢هـ/ ٦٩١م)، وكانت إحدى عوامل انتصاره مساندة قبائل بكر بن وائل، والازد، وثقيف، وتميم وعبد قيس، وسدوس له.[٥]

إن الدافع الذي يقف وراء مساندة هذه القبائل للخليفة عبدالملك بن مروان على الرغم من اختلاف ميولها يتمثل في الامتيازات السخية التي منحت لاتباع الأمويين في البصرة، فضلا عما لمسه أشراف العراق من الإهانة التي ألحقها بهم عبد الله بن الزبير، وذلك عندما ذهب بهم مصعب بن الزبير لمقابلته في موسم الحج.[١]

ومن الجدير بالذكر ان عبدالله بن الزبير لم يشذ عن تأييد التعيين على وفق السياسة القبلية ، فقد عين على الكوفة عبد الله بن يزيد الخطمي ، الذي وصلها في رمضان سنة (٦٤هـ/ ١٤ مارس ٦٨٤م)، [٢] وحظي بدعم قبيلته (المضرية)، وبسبب فشله في مواجهة حركة المختار الثقفي عزل سنة (٦٥هـ/٦٨٥م)، وعين بدلا عنه عبد الله بن مطيع الأنصاري، الخزرجي، معتضدا بقبيلة الخزرج هناك كما ذكرنا سابقاً. وقدم الكوفة في (٢٧ رمضان سنة ٦٥هـ/٦ مايس سنة ٦٨٥م)، ثم اضطر إلى تركها، بعد أن استطاع المختار الثقفي الاستيلاء على الكوفة، واتجه إلى المدينة المنورة.[٣]

ويمكن ملاحظة انعكاسات السياسة القبلية في تعيين الولاة على الأقاليم التابعة إداريا للعراق، فلا غرابة أن نلاحظ أصداء الاضطرابات السياسة في بلاد الشام والعراق في المدة التي تلت موت الخليفة معاوية بن يزيد، في خراسان وباقي أقاليم المشرق الإسلامية، فعلى سبيل المثال بعد وفاة والي سجستان طلحة بن عبد الله الخزاعي سنة (٦٥هـ/ ٦٨٥م)، عين سليمان بن حريث البكري (وهو من بني يشكر)، الذي حظي بدعم قبيلته هناك، ولكن هذا التعيين لم يرض المضرية مما أدى إلى اشتعال نار العصبية بين ربيعة ومضر هناك.(٤)

ونقضت القبائل العربية في خراسان بيعتها لواليها سلم بن زياد بن أبي سفيان، مما دفعه إلى ترك خراسان، وتعيين المهلب بن أبي صفرة سنة (٦٥هـ/ ٦٨٥م)، بسبب قلة قبيلته هناك انذاك، فضلا عن اعتراض البكريين على هذا التعيين دفعه إلى تركها، وتعيين سليمان البكري،(٥) ومن الجدير بالذكر أن هذه التعيينات كانت تتم عن طريق القبائل المتواجدة هناك وليس عن طريق أي سلطة مركزية.

واستطاع عبدالله بن خازم السلمي القيسي من الاستحواذ على أمور ولاية خراسان وذلك سنة (٦٤هـ/ ٦٨٤م)، وكان مدعوما من قبل قبائل تميم، وقد حصل على دعم هذه القبائل على الرغم من كونه قيسيا وربما كان الدافع وراء موقف هذه القبائل ان كل من قيس وتميم تعود أصولها إلى مضر. وبدا الصراع بينه وبين سليمان بن حريث البكري الذي تدعمه ربيعة، ولكن عبد الله بن خازم استطاع أن يلحق هزيمة بالبكريين،(١) وعندما وصلت أنباء هزائم البكريين إلى البصرة ذهب الأحنف بن قيس وبعض زعماء تميم إلى مالك بن مسمع زعيم قبيلة بكر بن وائل للاعتذار له، ولكن مالك بن مسمع لم يعط لاعتذارهم أذناً صاغية فقام بحرق بيوت بعض التميميين في البصرة انتقاما للبكريين في مناطق خراسان.(٢)

وكان عبد الله بن خازم قد ارسل ببيعته لعبد الله بن الزبير، واشتد الصراع بعد فترة بين قيس وعلى رأسها عبد الله بن خازم، وتميم وعلى رأسهم الحريش بن عبد الله

القريعي، واستمرت الحرب بينهما لمدة سنتين، تمكن في نهايتها عبد الله بن خازم من تحقيق النصر على التميميين.[٣] وبعد أن تمكن عبد الملك بن مروان من قتل مصعب بن الزبير كتب إلى عبد الله بن خازم يسأله أن يبايعه على أن يوليه خراسان سبع سنين ولكن عبد الله بن خازم رفض العرض بسبب بيعته لابن الزبير.[٤]

وبعد أن خضع العراق للخليفة عبد الملك بن مروان سنة (٧٢هـ/ ٦٩١م)، بايع أهل خراسان له، وفقد عبد الله بن خازم سنده عبد الله بن الزبير، وتخلت قبائل خراسان عنه باستثناء الازد التي ساندته خوفا من تعاظم نفوذ تميم هناك، كل هذه الأمور دفعته إلى أن يترك خراسان إلى الترمذ وفي طريقه إليها قتل على يد التميميين سنة (٧٢هـ/٦٩١م). [٥]

ونظرا للقوة التي أصبحت عليها الازد في خراسان، ورغبة الحجاج بن يوسف والي العراق، في موازنة قوة تميم بقوة قبلية أخرى هي الازد، التي تحالفت مع قبيلة بكر بن وائل، واشغال القبائل العربية هناك بالفتح للقضاء على الخصومات القبلية،[٦] كل هذه الأمور دفعت بالحجاج بن يوسف إلى تعيين المهلب بن أبي صفرة على خراسان (٧٩-٨٢هـ/ ٦٩٨-٧٠١م)، واقرار ابنه يزيد بن المهلب بعد وفاته (٨٢-٨٦هـ/ ٧٠١-٧٠٥م).[٧]

بعد وفاة الخليفة الوليد بن عبد الملك سنة (٩٦هـ/ ٧١٥م)، جاءت سياسة الخليفة سليمان بن عبد الملك تجاه القبائل العربية سياسة متوازنة، فقد وضع مصلحة الحكم الأموي فوق كل الاعتبارات، وعلى الرغم من ميوله القيسية وهذا ما أكدته اتجاهات سليمان بن عبد الملك أثناء الفتنة بين كلب وقيس في خلافة أبيه عبد الملك بن مروان، حيث مال إلى أخواله القيسية.[١] فإنه رأى أن سياسات القيسية والمتمثلة بالحجاج بن يوسف قد أضرت بمصلحة الدولة لذلك فانه رأى ضرورة تقويضها، فقد صرف جميع أنصار الحجاج بن يوسف عن أعمالهم في العراق والمشرق الإسلامي واستخدم آخرين غيرهم من مؤيدي اليمنية.[٢]

الخاتمة

نستخلص من هذه الدراسة ما يأتي:

١.كانت هناك عوامل تحدد تفرض نفسها في تعيين ولاة العراق في العهد الأموي ، ويمكن القول إن اعتماد مبدأ الولاء الاسري والكفاءة ، والقدرة على إحلال الموازنة بين القبائل ، تكاد تكون قاعدة ثابتة عند اختيار أولئك الرجال لقيادة العراق .

٢.لأهمية موقع ومكانة العراق ، البشرية والمادية بالنسبة للخلافة الاموية، فقد كان لعامل الكفاءة القيادية دوراً بارزاً في التعيين قياسا إلى العوامل الأخرى على اعتبار كون العراق قاعدة للانطلاق للمشرق الاسلامي، فضلا عن وجود القوى المعارضة للخلافة الأموية فيه وما يشكله من ثقل بشري ومادي للخلافة، لذلك لم تجازف الدولة الأموية بتعيين رجال ليست لهم دراية أو معرفة بالعراق واهله، ومعظمهم كانت لديهم ولايات سابقة في الأمصار الأخرى.

٣ .لعبت القبائل المعارضة للحكم الأموي في العراق وما يتبعه إداريا دورا لا باس به في التعيينات إذ دفعت بالخلافة الأموية إلى انتهاج سياسة متوازنة بين سياسات الدولة وطموحات القبائل من اجل العمل على الحد من العصبية القبلية، التي امتدت تأثيراتها من العراق حتى المشرق الإسلامي. وكان إحداث التغيير في سياسات الدولة لمعالجة هذه المسألة اللجوء إلى عزل الولاة وتعيين آخرين يصبحوا اكثر انسجاما مع هذا التحول.

٤ .بالرغم من الصلاحيات الكبيرة التي أنيطت للبعض من ولاة العراق كالحجاج بن يوسف الثقفي على سبيل المثال، التي امتدت خارج ولايته لاسيما مسائل عزل وتعيين ولاة الأقاليم الأخرى أو التدخل فيما يتعلق بولاية العهد، فان الأمر لم يستغل لأغراض تحقيق التطلعات الشخصية بالتمرد أو الاستقلال عن الخلافة.

٥.ظل زمام الأمور بيد خلفاء بني أمية في معظم الأحوال، وظلت تدخلاتهم في الأوقات المناسبة سواء بإضافة أو سلخ أقسام من الأقاليم التابعة للعراق أو تعيين وعزل هذا الوالي أو ذاك حسب مقتضيات المصلحة العامة، مما يؤكد دور الخليفة الموجه للسياسة العامة، وكذلك حفاظ والي العراق على مركزه وكونه لا يقل عن دور نائب الخليفة في هذا الجزء المهم من الدولة العربية الإسلامية.

ملخص البحث

تلخصت دراستنا عن أهم العوامل التي كانت قد اتخذت بنظر الاعتبار في طريقة اختيار ولاة العراق في العصر الأُموي طبقاً لسياسة الخلفاء الأُمويين، وهل كان لهم نهجاً ثابتاً أو هناك سياسة خاصة تجاه العراق، نظراً للأوضاع السياسية وموقفهم من الخلافة الأُموية، فقد كان الاعتماد على مبدأ الولاء الأسري والكفاية والقدرة على إيجاد الموازنة بين القبائل تكاد تكون قاعدة ثابتة عند اختيار أولئك الرجال لقيادة العراق، فضلاً عن ذلك كان لأهمية موقع العراق ومكانته البشرية والمادية بالنسبة للخلافة الأُموية دوراً بارزاً في اختيار الولاة كون العراق قاعدة للانطلاق إلى المشرق الإسلامي، فضلاً عن وجود قوة معارضة للحكم الأُموي، فلهذا لم تجازف الدولة الأُموية بتعيين رجال ليست لهم دراية أو معرفة بالعراق وأهله أو حنكة سياسية لتسيير الأُمور.

أدّت القبائل المعارضة للحكم الأُموي في العراق وما تبعه إدارياً دوراً متميزاً في اتخاذ قرار في تعيين الولاة طبقاً لطموحات القبائل العربية، فلهذا اتخذت الخلافة الأُموية انتهاج سياسة الموازنة من أجل تحقيق طموحات القبائل العربية والحد من العصبية القبلية التي امتدت من العراق إلى المشرق، وفي ظل هذه الظروف، فقد كان زمام الأُمور بيد خلفاء بني أُمية في معظم الأحوال وكان تدخلهم في الوقت المناسب.

Abstract

Our current study has summarized most important factors that have been taken into consideration in the method of how to select Iraq 's prominent figures in the era of Ummawy based on the policy of the Ummawy caliphates . Had they have a firm method or was there a special policy toward Iraq owing to the political conditions and their views about Ummaya Caliphate. It has been trusted the principle of family loyalty and the ability to find out offset among the tribes, such principle trusted as a consistent basis when choosing those outstanding figures to lead Iraq; besides , the importance of Iraq 's location and its human and material prestige in respect to the Ummawy Caliphate has played a prominent role in selecting the outstanding figures since Iraq is represented as a basis to the Islamic east . Moreover , there was a strong opposition to the Ummawy ruing . Thus , the Ummawy state has not risked to appoint men having no knowledge about Iraq and its residents or having political awareness . The tribes opposing Ummawy ruling in Iraq have played an outstanding role in taking decision to appoint the ruling men based on the Arabic tribes ambitions . Hence , the Ummawy caliphate has taken a balance policy for carrying out the Arabic tribes ambitions that being extended from to the orient . under such circumstances , the command was under the hand of Bin Ummaya Caliphates and their interference has been suitable

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً : المصادر

ابن الأثير ، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم (ت٦٣٠هـ/١٢٣٣م).

١- الكامل في التاريخ ، تحقيق : ابو الفدا عبد الله القاضي(بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٠م).

البلاذري ، أبو بكر احمد بن يحيى بن جابر (ت٢٧٩هـ/٨٩٢م).

٢- فتوح البلدان، تحقيق: رضوان محمد (بيروت، دار الكتب العلمية ، ١٤٠٣هـ).

٣- انساب الأشراف ، تحقيق : د . عبد العزيز الدوري (بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٧٨).

ابن حبيب، أبو جعفر محمد البغدادي (ت٢٤٥هـ/ ٨٢٩م).

٤- المحبر، عني بتصحيحه د.ايلزه ليختن شتيتر ، بيروت، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر، د.ت.

ابن حجر ، أبو الفضل احمد بن علي بن محمد (ت٨٥٢هـ/١٤٤٩م).

٥- الإصابة في تمييز الصحابة، دراسة وتحقيق: الشيخ عادل احمد والشيخ علي محمد (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٥م).

ابن حزم ، ابو محمد علي بن احمد بن سعيد (ت٤٥٦هـ/١٠٦٤م).

٦- جمهرة انساب العرب، تحقيق : عبد السلام محمد هارون (القاهرة، دار المعارف، د.ت).

ابن خياط ، ابو عمرو خليفة بن خياط (ت٢٤٠هـ/٨٥٤م).

٧- تاريخ خليفة بن خياط ، تحقيق: د.اكرم ضياء العمري (دمشق، دار القلم . بيروت ، مؤسسة الرسالة، ١٣٩٧هـ).

الدينوري ، ابو حنيفة احمد بن داود (ت٢٨٢هـ/٨٩٥م).

٨- الأخبار الطوال ، تحقيق : محمد علي بيضون (بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١).

الذهبي ، أبو عبد الله محمد بن احمد بن عثمان (ت٧٤٨هـ/١٣٤٨م).

٩- العبر في خبر من غبر ، تحقيق : د. صلاح الدين المنجد (الكويت ، مطبعة حكومة الكويت ، ١٩٨٤م).

ابن سعد ، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع (ت٢٣٠هـ/٨٤٥م).

١٠- الطبقات الكبرى (بيروت، دار صادر ، د.ت).

١١- اختلاف الفقهاء، تحقيق: يوسف شخت (ليدن، مطبعة بريل ، ١٩٣٣م).
١٢- تاريخ الرسل والملوك (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ).
ابن عبد ربه ، أبو عمر احمد بن محمد بن عبد ربه (ت٣٢٨هـ/٩٤٠م).
١٣- العقد الفريد ، تصحيح : احمد أمين واحمد الشريف (القاهرة، مطبعة لجنة التأليف و الترجمة و النشر ، ١٩٦٥م).
ابن قتيبة ، ابو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ/٨٨٩م).
١٤- الإمامة والسياسة تحقيق: د. طه محمد (القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٨٨م).
١٥- المعارف (القاهرة ، المطبعة الاسلامية ، ١٩٤٤).
١٦- عيون الأخبار، تحقيق: عبد السلام هارون (القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٥م).
ابن كثير ، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت٧٧٤هـ/١٣٧٣م).
١٧- البداية والنهاية في التاريخ (بيروت، مكتبة المعارف، ١٩٨٨م).
الماوردي ، ابو الحسن علي بن محمد بن حبيب (ت٤٥٠هـ/١٠٥٨م).
١٨- الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دراسة وتحقيق: د. محمد جاسم الحديثي (بغداد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ٢٠٠١م).
الواقدي ، ابو عبد الله محمد بن عمر بن واقد (ت٢٠٧هـ/٨٢٣م).
١٩- المغازي، تحقيق : مارسدن جونس (بيروت، عالم الكتب ، ١٩٦٤م).
اليعقوبي ، احمد بن إسحاق بن جعفر (ت٢٩٢هـ/٩٠٥م).
٢٠- تاريخ اليعقوبي (بيروت، دار صادر ، د.ت).

ثانياً : المراجع

بروكلمان ، كارل .
٢١- تاريخ الأدب العربي ، ترجمة : عبد الحليم النجار (القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٧م).
جب ، هاملتون .
٢٢- دراسات في حضارة الإسلام، تحرير ستانفورد شو ووليم بولك، ترجمة : د . إحسان عباس (بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٦٤) .
٢٣- الخيرو ، رمزية عبد الوهاب (الدكتورة) .
٢٤- إدارة العراق في العصر الاموي (بغداد ، دار الحرية ، ١٩٧٠) .

دكسن، عبد الأمير (الدكتور) .
٢٥- الخلافة الأموية (بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٣) .
العلي ، صالح احمد (الدكتور).
٢٦- التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري (بغداد، دار الطليعة، ١٩٥٣م).
٢٧- خطط البصرة (بغداد ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ،١٩٨٦) .